الأمم المتحدة

بيان صحفي

للنشر فورا

المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، فرانسيس دينغ، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن توفير الحماية، إدوارد لاك، يحثان على اتخاذ إجراءات فورية من أجل وضع حدّ للعنف في سوريا

(نيويورك، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢) يُعرب المستشاران الخاصان للأمين العام المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية عن جزعهما إزاء التقارير التي تفيد بإطلاق قوات الأمن السورية والميليشيات التابعة لها نيران أسلحتها عشوائيا على المناطق الآهلة بالسكان في حمص وغيرها من المدن، مما خلّف سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. وكما حذّر المستشاران الخاصان من قبل في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، فإنّ توسيع رقعة هذه الهجمات وشنها بانتظام ضد المدنيين قد يشكلان جرائم ضد الإنسانية بموجب أحكام القانون الجنائي الدولي. أمّا وجود عناصر مسلّحة في صفوف السكان فهذا أمر لا يضفي على الهجمات ضدّ المدنيين أي طابع قانوني. وهما يشدّدان على أنّ الدولة والأطراف من غير الدولة عليها واجب حماية السكان، وعلى أنّها قد تُسأل عن تحريضها على الجرائم والفظائع وعلى ارتكابها لهذا الجرائم والفظائع.

ويشعر المستشاران الخاصان أيضا بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بارتفاع حدّة التوتر في أوساط الطوائف الموجودة في سوريا. وهما يحثّان على بذل جهود استباقية وقوية، بما في ذلك من جانب فئات المجتمع المدني، بغية استعادة الثّقة طائفيا وعرقيا وذلك قبل أن تتفاقم حدة هذه التوترات. وهما يُهيبان بكلّ الأطراف أن تتّخذ خطوات فورية من أجل ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لكافة الأفراد بقطع النظر عن هوياتهم الدينية أو انتماءاتهم السياسية.

لقد التزم رسميا رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ بتوفير الحماية للسكان من المذابح وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضدّ الإنسانية، وأيضا من التحريض على هذه الأعمال. واتّفقوا كذلك على استخدام المجموعة الكاملة من الأدوات الإقليمية والعالمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل المساعدة على

حماية السكان من هذه الجرائم. والأمر لا يتطلب إذنا من مجلس الأمن لكي يُتَّخذ الكثير من هذه التدابير التي من بينها مثلا بذل جهود لبناء الثقة في أوساط الطوائف في سوريا، ولتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وتشجيع التعاون الإقليمي على إعمال حقوق الإنسان ومنع اندلاع المزيد من شرارات العنف ضد السكان المدنيين.

ويرى المستشاران الخاصان أنّ الانقسامات داخل مجلس الأمن ليست مبرّرًا لمواصلة العنف. بل لقد أصبح الآن يتوجب على المجتمع الدولي الأوسع نطاقا – أي الترتيبات الدولي والإقليمية والحكومات والمجتمع المدني على السواء – أن يتصرف بروح متجدّدة من الإصرار والعمل العاجل على منع وقوع المزيد من الفظائع ضد شعب سوريا.

للردّ على استفسارات وسائل الإعلام يرجى الاتصال بالسيدة:

Ms. Mallory Mroz
Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect
http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/
Phone: +1 917-367-4961
Mobile: +1 646-538-3282
Email: mrozm@un.org
866 UN Plaza, Suite 600